ماهية الإدارة الإلكترونية في التشريعات الفرنسية والأردنية والعراقية-(*)-

Electronic management in the French, Jordanian and Iraqi legislation

عبدالإله محمد سميران

قسم القانون العام/ كلية القانون/ جامعة آل البيت/ الأردن

Abdalelah Mohammed Smairan
Public Law Department/ College of Law/ Al-albayt University - Jordan
Correspondence:
Abdalelah Mohammed Smairan
E-mail: Dr.smairan700@gmail.com
Available online: 1/12/2023

المستخلص

تلعب التكنولوجيا الحديثة دوراً مهماً في تطوير شتى مناحي الحياة، حيث تقوم بتسهيل الإجراءات وعدم تعقيدها، مما يترتب عليه توفير الوقت والجهد والمال لمتلقي الخدمة.

وتعدّ الإدارة الإلكترونية وليدة هذا التطور التكنولوجي، والذي بدأت الحكومات الأخذ به، ودأبت الدول إلى سنّ التشريعات المتعلقة به، لا سيما لما له من أثار إيجابية لمتلقي الخدمات التي تقدمها الإدارات.

فبدأت الدول مناط الدراسة (الأردن وفرنسا والعراق) التدرج في الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وذلك وفقاً للتشريعات الفرنسية والأردنية والعراقية، والتي بدأت جدياً في العمل على التخلص من المعاملات الورقية كافة واستبدالها بأخرى إلكترونية.

(*) أستلم البحث في ٢٠٢٣/٦/١٣ *** قبل للنشر في ٢٠٢٣/٦/٢١.
(*) Received 13/6/2023 *Revised 13/6/2023* Accepted 21/6/2023.
Doi: 10.33899/arlj.2023.140051.1268
© Authors, 2023, College of Law, University of Mosul This is an open access articl under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

ويعدّ هذا التدرج في الانتقال سعياً من الإدارات لتطوير منظومة العمل الإداري، والتسهيل على متلقي الخدمة ، وتطوير علاقة المواطنين بالإدارات العامة" لما تقدمه الإدارة الإلكترونية من ميزات تصب في مصلحة المواطنين.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، تكنولوجيا المعلومات، التطور التكنولوجي، التشريع الفرنسي، التشريع الأردني، التشريع العراقي.

Abstract

Modern technology plays an important role in the development of various aspects of life, facilitating procedures, resulting in saving time, effort and money.

E-management is the result of this technological development, which governments have begun to introduce, and states have been enacting legislation on it, particulary because of its positive effects on service recipients.

The countries of the study are Jordan, France and Iraq. The study began gradually moving from traditional management to electronic management, in accordance with the French , Jordanian and Iraqi legislation, which begin seriously to work on getting rid of all paper transactions and replacing them with electronic ones.

This step-by-step transition is considered in an effort by the departments to develop the administrative system, facilitate the recipients of the service and develop the relationship of citizens with public administrations, because of the advantages provided by electronic management that are in the interest of the citizens.

Keywords: electronic management, information technology, technological development, French legislation, Jordanian legislation ,Iraqi legislation.

المقدمة

عرفت العقود الأخيرة تحولات مهمة في طبيعة المجتمعات الإنسانية" نتيجة الثورة الرقمية التي شهدها العالم، وكذلك الاستعمال المكثف للوسائط الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أحدثت تغيرات جوهرية في الحياة اليومية للإنسان، ساهم هذا التطور التكنولوجي في تطور ونمو المرافق العامة والمؤسسات الخدمية بكل أنواعها وأشكالها، مما أدى إلى تغير جذري في ممارسة المهام الإدارية، وعليه ظهر مصطلح الإدارة الإلكترونية.

ساهمت هذه التطورات في بروز الإدارة الإلكترونية، على امتداد العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين، حيث تجلت البدايات الأولى للإدارة الإلكترونية مع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ومع الوقت تزايد الاهتمام من طرف الحكومات بتوظيف التكنولوجيا الحديثة في أنظمة الإدارات العامة، وذلك لتطوير إدارة علاقة المواطن بالمؤسسات العامة، وذلك بابتكار تقنيات اتصال جديدة تعتبر من منجزات الثورة الرقمية، تساهم في معالجة الكثير من المعيقات الإدارية.

انطلاقاً مما سبق، وإدراكاً من الدول بالأهمية البالغة للإدارة الإلكترونية سواءً للأفراد أو للإدارات، حرصت العديد منها على تطبيق مبادئ الإدارة الإلكترونية في العديد من المعاملات الإدارية لديها، وتوسع العمل بها في الفترة الأخيرة، نتيجة الأوبئة العالمية وما أحدثته من تغييرات جذرية، لا سيما في تقييد حركة الأفراد، فبات من الضروري الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ويمكن القول إن الإدارة الإلكترونية هي بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن والانتقال من الشكل التقليدي للإدارة إلى الشكل الحديث الذي يرتكز

على تلبية حاجات المواطنين من خلال أفضل الطرق للوصول إلى المعلومات وزيادة الشفافية وتعزيز المجتمع المدني، من خلال تحديث الإطار القانوني والتأهيل المؤسساتي.(١)

أهمية الدراسة:

تعدّ الدراسة من الموضوعات المهمة كونها مرتبطة بموضوعات الخدمة العامة، حيث يعدّ التحول نحو الخدمة العامة الإلكترونية هو الأساس في ترشيد الخدمات العامة، وتطورها، والنهوض بها، وتقديم أفضل الخدمات لمتلقي الخدمة، ناهيك عن جدية موضوع الإدارة الإلكترونية والذي ظهر مع العقد الأخير من القرن العشرين، مما يكسبه أهمية في طرح موضوعاته.

أهداف الدراسة:

يحاول موضوع الدراسة الوصول إلى عدة أهداف، وهي: إزالة الغموض والتعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية، كونه من الموضوعات الحديثة نسبياً، وبدأت التشريعات مؤخراً بتضمينها في نصوصها، فلا بدّ من بيان المفهوم العملي لها، بالإضافة إلى محاولة التعرف على خصائص وأهمية الإدارة الإلكترونية في كل من التجارب الفرنسية والأردنية والعراقية، ومدى نجاعة النصوص الواردة في هذه التشريعات في تعزيز مفهوم الإدارة الإلكترونية.

إشكالية الدراسة:

إن الإدارة الإلكترونية بعدّها أحدث مدرسة في الإدارة، فقد أفرز تطبيقها العديد من العوامل المؤثرة على الإدارة التقليدية، حيث انتقلت الإدارات التقليدية تدريجياً إلى إدارات إلكترونية، ومما لا شك فيه أضافت هذه النقلة العديد من المزايا والخصائص، فجاءت الدراسة لمعرفة مدى تطبيق التشريعات مناط الدراسة لمفهوم الإدارة الإلكترونية، والتسلسل الزمني في تضمين التشريعات سابقة الذكر لموضوعات الإدارة الإلكترونية؟، وانبثق عن هذا السؤال المحوري عدة أسئلة، ستجيب عنها الدراسة، وهي:

(1) Riadh, Bourche, Le role des tic dans la bonne gouvernance, Faculté des sciences sociales et humaines, Université Montouri Constatine, Algérie, Avril (2009), P 3.

- ما مفهوم الإدارة الإلكترونية ؟
- ما مدى تضمين التشريعات لموضوعات الإدارة الإلكترونية في ثنايا نصوصها؟
- ما أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للإدارة والمواطنين من منظور التشريعات مناط الدراسة؟

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك بوصف الآراء الفقهية والتشريعات الناظمة لموضوعات الإدارة الإلكترونية.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، تناولت في المبحث الأول موضوع مفهوم الإدارة الإلكترونية والذي انقسم إلى مطلبين، هما: تعريف الإدارة الإلكترونية وخصائص الإدارة الإلكترونية، أما فيما يتعلق بالمبحث الثاني فموضوعه أهمية الإدارة الإلكترونية، تناول مطلبين هما: أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للإدارة وأهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمواطنين.

المبحث الأول

مفهوم الإدارة الالكترونية

تعدّ الإدارة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة نسبياً" وذلك لظهورها بالتزامن مع ظهور الثورة التكنولوجية الحديثة وتطورها، حيث عملت الثورة الرقمية والتكنولوجية إلى استحداث ونشوء العديد من المصطلحات التي تدل بمعناها الواسع إلى استخدام التقنيات الحديثة في المجالات الإدارية، ومن هذه المصطلحات: الإدارة الالكترونية، والحكومة الالكترونية، الحكومة الرقمية، والحكومة الذكية، وجميعها مشتقة من المصطلح الإنجليزي e-government، والذي يعني حكومة إلكترونية .

واهتمت العديد من الدول من إدخال وسائل الثورة الرقمية الحديثة في مجالات حكوماتها الإدارية، وغايتها في ذلك برامج الإصلاح الإداري التي تطلقها من وقتٍ لآخر، ففي

فرنسا انخرطت الحكومة الفرنسية في ورش الإدارة الإلكترونية منذ سنة ١٩٩٧ وذلك من خلال برنامج العمل الحكومي" من أجل مجتمع المعلومات PAGSU، والذي يشير إلى الاستفادة من وسائل تكنولوجيا المعلومات في خدمة تحديث المرافق العامة، وتحسين فعالية النشاط الإداري للدولة والجماعات المحلية في إطار علاقتها مع المرتفقين.(١)

وفي الأردن، ساهمت التطورات التكنولوجية في تعزيز الثقافة الالكترونية لدى الحكومات المتعاقبة، وكانت آخر التطورات إنشاء وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، والتي تُعنى بمجموعة من المهام التي من شأنها تعزيز استخدام مجالات التطور التكنولوجي في كافة القطاعات، وإعداد السياسات العامة لتطوير البنية التحتية الرقمية، وتسهيل البيئة التشريعية لريادة الأعمال الرقمية، واستكمال العمل على برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني للمساهمة في تحسين البنية التحتية الداعمة للاقتصاد الرقمي وربط المدارس والجامعات وكافة الدوائر والوزارات والمؤسسات الحكومية والجهات الصحية بشبكة آمنة تتم إدارتها وتشغيلها على المستوى الوطني.(٢)

وفي العراق، عدّتْ الحكومة العراقية أن برنامج الحكومة الإلكترونية يعدّ عنصراً مهماً وفعالاً وضرورياً للتقدم والتحديث في كافة المجالات، حيث عقدت بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) اجتماعاً رفيع المستوى حول الحكومة الإلكترونية في عمَان في الفترة (١٣–١٧) نوفمبر ٢٠١١ " وذلك من أجل وضع مؤشرات أداء لرصد وتقييم الحكومة الإلكترونية وتقييم الجاهزية الإلكترونية داخل مختلف مؤسسات الدولة العراقية.٣

(1) Carcenacthierry « pour une administration électronique citoyenne: contributions au débat » la documentation française, avril(2001) p7.

(٢) المادة (٣) من قانون التنظيم الإداري لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٩، |عدد الجريدة الرسمية ٥٥٧٤، |الصفحة ٣١٣٨| بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٨.

(٣) مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، (٢٠١٣) (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،| ص٤٥٥) .

وبعد ذلك تم إطلاق مشروع حكومة المواطن الإلكترونية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وذلك بعزم من الحكومة العراقية بالتوجه نحو التحول الإلكتروني وربط الوزارات ومؤسسات الدولة العامة كافة.

المطلب الأول

تعريف الإدارة الإلكترونية

تعددت التعريفات لمصطلح (الإدارة الالكترونية)، ويدل ذلك على الأهمية البالغة التي يحظى بها هذا الموضوع، لا سيما في مجالات المرافق العامة، سيعرض الباحث بعضاً منها .

الإدارة الإلكترونية "تمثل تحولاً أساسياً في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة، ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات، وتعزيز دوره المشاركة، والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة."[١]

وعُرِفت بأنها "الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً."[٢]

(١) سعيد العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية :دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ: (رسالة ماجستير ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض| ٢٠٠٣) ص١٥ .

(٢) علاء السالمي، الإدارة الإلكترونية (دار وائل للنشر، الأردن| ٢٠٠٨) ص ٣٢.

كما عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولا سيما الإنترنت" من أجل تحسين إدارة المرافق العامة."[١]

وانطلاقاً من التعريفات السابقة لمصطلح الإدارة الإلكترونية، يتبين للباحث بأن الإدارة العامة الإلكترونية هي استخدام الأساليب التكنولوجية والاستغناء عن الأساليب التقليدية في المعاملات الإدارية التي تقوم بها الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية الحكومية، وذلك من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل الإداري من أجل توفير خدمات ذات قيمة مضافة لفائدة مختلف فئات المتعاملين معها.

المطلب الثاني

خصائص الإدارة الإلكترونية

تسعى الدول وحكوماتها إلى المضي قدماً في مجالات التطور المعرفي والتكنولوجي، إيماناً منها بالميزات التي يقدمها عذا التطور التكنولوجي مقارنةً مع نظيره التقليدي، وما سعي الحكومات إلى المضي نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية مكان الإدارة التقليدية، الا إشارة بوجود العديد من الخصائص والمزايا التي تختص بها الإدارة الإلكترونية.

حيث يضفي تطبيق الإدارة الإلكترونية نوعاً من المرونة على التنظيم الإداري للمرافق العامة، وتوفير الخدمات بشكلٍ مباشر، ورقمنة جميع الوثائق، وتحدث نوعية رفيعة في معالجة البيانات، وخفض عدد العناصر الهامة الضرورية لخدمات غير محدودة.[٢]

(1) Organisation de coopèration et de dèveloppement èconomiques (OCED) , "l'administration electronique: un imperatif principales conclusions". Edition OCED Paris, 2004. www.oced.org/publication . Visite le 2/4/2022

(2) Jacques, Sauret ,"efficacité de L'Administration et Service à L'Administratré": Les Enjeux de L'Administration ElectroniQue, Revue Française d'aministration publique, ecole nationale d'dministrative, N° 110 ,(2004), p28.

ونورد أهم وأبرز الخصائص التي تميزت بها الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية، وهي:

١- التشبيك الفائق: حيث يعمل هذا التشبيك على تعظيم إمكانيات الشبكة وفق قانون متكالف، والذي يقوم على أن القيمة الحقيقية لكل شبكة ذات اتصال باتجاهين تعادل مربع إمكانات عدد المشاركين فيها.(١)

أي أنه كلما زادت إمكانية الشبكة، زادت أعداد المستفيدين منها، فهو يتحدث عن نمو الشبكة وخلق القيمة واكتساب العملاء، والربط بين الشبكات بعضها البعض.

٢- الترابط في إنجاز المعاملات: حيث تعمل الإدارة الإلكترونية على هذا الترابط والقيام بالوظائف الإدارية بشكل يخلق مزيداً من التشاركية بين مختلف القطاعات الحكومية، والعمل على زيادة الإنتاجية، واكتمال عنصر الشفافية إذا ما تم تعزيز علاقة الدولة بالمواطن، من خلال الخدمات العامة الإلكترونية.(٢)

٣- عدم التقيد بالزمان والمكان: حيث أن الإدارة الإلكترونية لا تلتزم بمكان وزمان معينين، إذ يستطيع متلقي الخدمة الدخول إلى النظام الإلكتروني وإنجاز معاملته في أي وقتٍ يشاء وفي أي مكان يشاء، حيث أنه غير مقيد بمكان وزمان معين، وبهذا الإجراء توفير للوقت والجهد والمال.

٤- تبسيط الإجراءات: تتميز الإدارة الإلكترونية بتبسيط الإجراءات والابتعاد عن البيروقراطيات الإدارية المزعجة لمتلقي الخدمة، وهو الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا

(١) صفاء جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية (ط١، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة| ٢٠١٤) ص ٨ .

(٢) محمد الطعامنة، طارق العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، مصر| ٢٠٠٤) ص ١١،١٢ .

الحديثة، لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع.[١]

٥- تخفيض التكاليف: حيث تساهم الإدارة الالكترونية في تخفيض الحاجة للموارد العاملة وبالنتيجة توفير مبالغ مالية كبيرة.[٢]

هذا وبعد استعراض أبرز الخصائص التي تتمتع بها الإدارة الإلكترونية، يتبين للباحث أن هنالك الكثير من الخصائص والمميزات الإيجابية التي تتمتع بها، لا سيما مقارنةً بالإدارة التقليدية وحجم الأعباء التي تُثقل بها أصحاب الشأن من مضيعةٍ للوقت والجهد والمال، حيث لا بُدّ ونحن في ظلّ ثورة تكنولوجية ورقمية في المجالات كافة أن ننخرط بها ونستفيد من إيجابياتها، لا سيما في مجال التقاضي أمام محاكم القضاء الإداري.

المبحث الثاني

أهمية الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية عصب حياة المجتمعات الحديثة، التي كانت تواجه المعيقات والأزمات والسلبيات في ظل الإدارة التقليدية، بينما لا تزال مجتمعات أخرى تحبو في بداية الطريق الذي يتسابق الآخرون في مراحله الأخيرة.

وتعدّ البديل الممكن، الذي يواكب التطورات كافة التي تسمو إليها الدول المتقدمة، والدول النامية التي تطمح الارتقاء إلى مصافي الدول المتقدمة، ومن هنا لا بد للباحث من الإشارة إلى أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للإدارة من جهة وبالنسبة للمواطنين من جهة أخرى.

(١) عشور عبدالكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، (رسالة ماجستير، جامعة منتوري، الجزائر| ٢٠٠٩/٢٠١٠) ص ٢٠.

(٢) غصون تلفان مدلول، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين العمل الإداري: دراسة استطلاعية على القطاع الصحي العام في العراق(٢٠٢٢)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد ٣، العدد ٢، ص ٦٥٦ .

المطلب الأول

أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للإدارة

إن وجود رؤية استراتيجية وخطط مستقبلية للنهوض بالإدارات في مختلف المؤسسات، يتم تماشياً مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة والرؤى التكنولوجية، والتي تسعى إلى توفير خدمة عامة ذات جودة" لتحقيق التناغم بين الأنظمة المعلوماتية التابعة لمختلف الوزارات .

حيث أن تعميم التطبيقات التكنولوجية على مستوى الوزارات والإدارات التابعة لها، أصبح حاجةً ماسة لهذه الإدارات، للنهوض والتقدم والانطلاق إلى الآفاق العالمية بأقصى سرعة، بالإضافة إلى حاجة القطاع العام لحل العديد من مشاكل البيروقراطية الإدارية، والتي لا يمكن حلها الا باللجوء إلى التقنيات التكنولوجية الحديثة.

ولسنوات عديدة قام العديد من المراقبين المحليين في فرنسا باستنكار التعقيدات المتزايدة للإجراءات الإدارية، مما دعا الحكومة إلى تشكيل لجنة إصلاح الإجراءات الإدارية في عام ١٩٨٣، وأوكل لها مهمة توضيح الأسئلة والرد على الشكاوى، ووجود حلول لها، والعمل على تبسيط الإجراءات على أوسع نطاق.[١]

وبعد ذلك احتلت قضية الحكومة الإلكترونية مكاناً هاماً على جدول الأعمال السياسي في الفترة (١٩٩٠–٢٠٠٠)، حيث تم تكليف اثني عشر تقريراً إدارياً في ذلك الوقت من قبل رؤساء الوزراء أو وزراء الخدمة العامة. [٢]

(1) Patrice Flichy, Éric Dagiral, L'administration électronique : une difficile mise en cohérence des acteurs, Dans Revue française d'administration publique (2004)/2 (no110), pages 245 à 255,p247.
(2) Si on ajoute les rapports demandés par le Commissaire général du plan, on décompte 13 rapports publiés sur l'administration électronique entre 1995 et 2003.

وانبثق عن التقارير الإدارية موضوعان رئيسيان، حيث يشكلان جوهر عمل السلطات الإدارية، وهما: التبسيط الإداري والحداثة .[١]

وعالج التشريع الفرنسي مسألة أهمية استخدام التقنيات الحديثة بالنسبة للإدارة لأول مرة في مشروع القانون المقدم إلى رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٠ والمعنون بـ (من أجل الإدارة الإلكترونية الاقتصادية)، وهي المرة الأولى التي يستخدم فيها المشرع الفرنسي هذا المصطلح في سياق واسع، وهو علاقة المواطنين بالدولة.[٢]

وبالرجوع إلى التشريع الأردني، حيث عالج مسألة استخدام الإدارات لوسائل التقنيات الحديثة في العديد من قوانينه، ومن الأمثلة على ذلك قانون المعاملات الإلكترونية الأردني، حيث جاء فيه أنه" يجوز لأي وزارة أو مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة أو بلدية إجراء معاملاتها باستخدام الوسائل الالكترونية شريطة توافر متطلبات التعامل الإلكتروني الواردة في هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه."[٣]

وأضاف ذات القانون أنه في حال قيام إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرة السابقة من المادة (٤) من قانون المعاملات الإلكترونية بإجراء أي من معاملاتها بالوسائل الإلكترونية، عليها تحديد الأحكام والإجراءات المتعلقة بالأمور المبينة أدناه بموجب تعليمات تصدرها لهذه الغاية، وهذه الأمور هي :

"١. إنشاء السجلات الإلكترونية أو إيداعها أو حفظها أو إصدارها.

(1) Thomas Perroud, DROITS DES ADMINISTRÉS INTERNAUTES ET TÉLÉSERVICES PUBLICS ,Institut national du service public | « Revue française d'administration publique, 2013/2 N° 146 | pages 419 à 431,p426.

(2) Carcenac (T.), Pour une administration électronique citoyenne — méthodes et moyens,Paris La Documentation française, (2000), p416.

(٣) المادة (٤/أ) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (١٥) لسنة ٢٠١٥، المنشور بالجريدة الرسمية عدد ٥٣٤١، الصفحة ٥٢٩٢، بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٧.

٢. استخدام التوقيع الإلكتروني وأي شروط أخرى متعلقة به .

٣. أمن السجلات والمعاملات الالكترونية وحمايتها وسريتها وسلامتها.

٤. تاريخ مباشرة إجراء معاملاتها بالوسائل الالكترونية. " [١]

أما بالنسبة للتشريع العراقي، فقد قامت الحكومة العراقية بصياغة خطة العمل الاستراتيجية للحكومة الالكترونية والتي تهدف إلى توظيف التطور التكنولوجي والمعلوماتي" من أجل الوصول إلى خدمات الكترونية يستفيد منها المواطنين، وصولاً إلى اقتصاد قوي ومتين مبني على المعرفة. [٢]

وأطلقت الحكومة العراقية موقع برنامج حكومة المواطن الالكترونية، هدفه توحيد المعاملات في جميع مناطق العراق ضمن مكاتب تستحدث لهذا الغرض، تكون مهمتها توحيد هذه المعاملات وإرسالها إلى الجهات المختصة لإنجازها. [٣]

بالإضافة إلى مجموعة من المبادرات الحكومية بخصوص تطبيقات الحكومة الالكترونية، كالبوابة الإلكترونية للعراق e-iraq portal، ومجوعة من الاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الالكتروني، الا أن كل هذه المبادرات لا تسمن ولا تغني من جوع في ظل عدم وجود تشريعات وطنية تؤتمت عملية التحول الإلكتروني، وتفرض الإدارة الإلكترونية في جميع وزارات ومؤسسات الدولة لتحل مكان الإدارة التقليدية.

وعلى الصعيد التشريعي فقد أوصت اللجنة التوجيهية الوزارية للحكومة الإلكترونية بمجموعة من النشاطات التي تدعم عملية التحول الإلكتروني، ومنها: متابعة إقرار قانون الهيئة الوطنية للمعلوماتية، و دفع القوانين الجاهزة والمكتملة للتشريع في البرلمان،

(١) المادة (٤/ب) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥.

(٢) مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية،(٢٠١٣) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص٤٥٥

(٣) انظر: الموقع الإلكتروني https://moch.gov.iq، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٤

ومراجعة مسودات القوانين، بالإضافة إلى تحديد أولويات تشريع القوانين في مجلس النواب والتي لا يوجد فيها تعارض .[١]

وبالرغم من إقرار قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، والذي بدوره أكدّ أن الأسباب الموجبة لهذا القانون هي " انسجاماً مع التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة الإنترنت وتوفير الأسس والأطر القانونية للمعاملات والاتصالات وأنشطة الإنترنت وتوفير الأسس والأطر القانونية للمعاملات الالكترونية ... "[٢]، إلا أنه لم يشمل بهذه المعاملات الإلكترونية المعاملات الصادرة عن الوزارات والمؤسسات الرسمية للدولة، لا بل واستثنى من تطبيق هذا القانون بعض الإجراءات الصادرة عن مرافق عامة تديرها مؤسسات الدولة كإجراءات المحاكم والإعلانات القضائية.[٣]

ومن الملاحظ مما سبق، أن التشريعات بدأت بالانتقال التدريجي من العمل بنظام الإدارة التقليدية، إلى العمل بنظام الإدارة الإلكترونية" وذلك سعياً منها للتقدم والازدهار في الخدمات المقدمة للمواطنين، وإيماناً منها بالأهمية البالغة التي تحظى بها الإدارة الإلكترونية في تطوير مختلف المرافق العامة التي تؤدي خدمات مباشرة للمواطنين.

المطلب الثاني

أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمواطنين

لعبت الإدارة الإلكترونية دوراً هاماً بالنسبة للمواطنين، لا سيما في تطوير وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين، حيث تلعب الإدارة الإلكترونية دوراً هاماً في تبسيط حياة

(١) مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية،(٢٠١٣) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص٤٥٨.

(٢) قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، (المنشور في الجريدة الرسمية، العدد٤٢٥٦| بتاريخ ٢٠١٢/١١/٥).

(٣) المادة (٣/هـ) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢.

المواطنين من وجهة نظر علاقته بالإدارة، وتلبية مطالب المواطنين من خلال بوابة سهلة الاستخدام، يتم تطويرها وفقاً لوظائف بسيطة وسهلة الفهم.[١]

وتكمن أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمواطنين، من خلال تمكين مستخدمي ومستعملي المرافق العامة الحصول على النماذج أو الاستمارات الإدارية (Lesformulairs administratifs)، من شبكة الانترنت، وسحبها وتعبئتها ومن ثم إرسالها عبر البريد العادي، أو تعبئتها وإرسالها إلكترونياً، مع الأخذ بعين الاعتبار للشروط الواردة على الارسال الإلكتروني كالتوقيع الإلكتروني وغيره[٢]

وتعدّ الإدارة الإلكترونية وما يترتب عنها من تحول نحو الخدمات الإلكترونية، هو أساس ترشيد الخدمات، من خلال الارتقاء بنوعية الخدمة التي تقدمها المرافق العامة، وتوفيرها بأسلوب يمكن من الحصول عليها في الوقت وبالجودة المناسبين.

وللإدارة الإلكترونية الأهمية في حفظ المعلومات بشكل آمن، حيث يسهل على المواطن الحصول على هذه المعلومات من خلال البيانات والمعلومات وتبادلها، وتخزينها وحفظها وحمايتها من الكوارث والعوامل الطبيعية، من خلال الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية في أماكن خارج حدود المنظمة وهو ما يعرف بنظام التحوط من الكوارث(DRS).[٣]

(1) Aminata BAL, Quelques réflexions sur l'administrat ion électronique, Recension du numéro special « L'administration électronique », Revue française d'administration publique, n°110, 2004 Lex Electronica, vol. 10, n°1, Hiver (2005),p3

(٢) موسى شحادة، الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام الإداري بالبريد الإلكتروني، (٢٠١٠) مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ص ٥٤٨،٥٤٧.

(٣) عائشة الحسيني، شذا الخيال، أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأداء الوظيفي، (٢٠١٣) المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة) جامعة الأزهر، العدد العاشر، ص ٥٧.

الخاتمة

تناولت الدراسة الحديث عن ماهية الإدارة الإلكترونية من حيث المفهوم والخصائص والأهمية في كل من التشريعيات الفرنسية والأردنية والعراقية، وذلك بالتعرض إلى ما يتعلق فيها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج :

١- تعد الإدارة الإلكترونية البديل الحديث للإدارة التقليدية، والتي لا تعتمد فيها على الأوراق والمستندات الورقية، بل اعتمدت على وسائل التكنولوجيا الحديثة.

٢- بدأت الحكومة الفرنسية بالاتجاه إلى التطور التكنولوجي في مجالات المرافق العامة، وذلك من خلال برنامج العمل الحكومي من أجل مجتمع المعلومات PAGSU، والذي يشير إلى الاستفادة من وسائل تكنولوجيا المعلومات في خدمة تحديث المرافق العامة، وتحسين فعالية النشاط الإداري للدولة والجماعات المحلية في إطار علاقتها مع المرتفقين .

٣- ساهمت التشريعات الأردنية في تطوير وتحديث مرافق الإدارات العامة، وذلك بتطبيق مجالات الإدارة الإلكترونية في تشريعاتها، حيث تم إنشاء وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وسنّ قانون التنظيم الإداري لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٩.

٤- بدأ العراق بالتفكير في تطبيق الإدارة الالكترونية في وزارات ومؤسسات الدولة سنة ٢٠١١، حيث عقدت الحكومة العراقية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) اجتماعاً رفيع المستوى حول الحكومة الإلكترونية" وذلك من أجل وضع مؤشرات أداء لرصد وتقييم الحكومة الإلكترونية وتقييم الجاهزية الإلكترونية داخل مختلف مؤسسات الدولة العراقية

٥- يضفي تطبيق الإدارة الإلكترونية نوعاً من المرونة على التنظيم الإداري للمرافق العامة، وتوفير الخدمات بشكلٍ مباشر، ورقمنة جميع الوثائق.

٦- برزت أهمية الإدارة الإلكترونية في فرنسا في بدايات ثمانينات القرن الماضي، وذلك من خلال استنكار المراقبين المحليين للتعقيدات المتزايدة للإجراءات الإدارية.

٧- استخدم المشرع الفرنسي مصطلح التقنيات الحديثة لأول مرة سنة ٢٠٠٠، في القانون المعنون بـ (من أجل الإدارة الإلكترونية الاقتصادية).

٨- استخدم المشرع الأردني مصطلح التقنيات الحديثة للإدارات في قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (١٥) لسنة ٢٠١٥، وأجاز استخدام الوسائل الإلكترونية في معاملات الوزارات والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات، شريطة توافر متطلبات التعامل الالكتروني الواردة في هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

٩- استخدم المشرع العراقي مصطلحات التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات وتطويع النظام القانوني التقليدي بما ينسجم مع نظم تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢.

التوصيات:

توصي الدراسة على التشريع الأردني المضي قدماً في التحول في الوزارات كافة إلى العمل بتطبيقات الإدارة الإلكترونية، وربط كافة الوزارات الخدمية مع بعضها البعض تسهيلاً على متلقي الخدمة، وتضمين التشريعات ذات العلاقة بخطة زمنية للتحول الرقمي والتخلص من الإدارة التقليدية.

كذلك توصي الدراسة على المشرع العراقي المضي قدماً في إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية، حيث لم يرَ النور إلى الآن، بالرغم من وجود المشروع، بالإضافة إلى ربط المعاملات الالكترونية الواردة في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ بعمل الإدارات وتقنين الوسائل الإلكترونية في عمل الوزارات ومؤسسات الدولة،

كما فعل المشرع الأردني في قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (١٥) لسنة ٢٠١٥ والذي أجاز استخدام الوسائل الإلكترونية في معاملات الوزارات والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات.

The Author declare That there is no conflict of interest

Français Références:

1) BAL,A, Quelques réflexions sur l'administrat ion électronique, Recension du numéro special « L'administration électronique », Revue française d'administration publique, n°110, 2004 Lex Electronica, vol. 10, n°1, Hiver,(2005).
2) Bourche ,Riad, Le role des tic dans la bonne gouvernance, Faculté des sciences sociales et humaines, Université Montouri Constatine, Algérie,(2009).
3) Carcenacthierry « pour une administration électronique citoyenne : contributions au débat » la documentation française, avril(2001).
4) Carcenac, T, Pour une administration électronique citoyenne — méthodes et moyens,Paris La Documentation française,(2000).
5) Flichy, Patric, Éric Dagiral, L'administration électronique : une difficile mise en cohérence des acteurs, Dans Revue française d'administration publique 2004/2 (no110), pages 245 à 255, (2004).
6) Organisation de coopèration et de dèveloppement èconomiques (OCED) , "l'administration electronique: un imperatif principales conclusions". Edition OCED Paris ,2004. www.oced.org/publication . Visite le 2/4/2022.
7) Perroud ,Thomas, DROITS DES ADMINISTRÉS INTERNAUTES ET TÉLÉSERVICES PUBLICS ,Institut national du service public | « Revue française d'administration publique, 2013/2 N° 146 | pages 419 à 431, (2013).
8) Sauret ,Jacques ,"efficacité de L'Administration et Service à L'Administratré" : Les Enjeux de

L'Administration ElectroniQue , Revue Française d'aministration publique , ecole nationale d'dministrative, N° 110, (2004).

9) Si on ajoute les rapports demandés par le Commissaire général du plan, on décompte 13 rapports publiés sur l'administration électronique entre 1995 et 2003.

References:

First: Books

1- Jomaa,safa, Public servants responsibility in the implementation of the e-management system (Dar al fikr and law for publishing and distribution, almansora, 2014).

2- Alsalmi, Alaa, Electronic Management(dar wael for publishing, Amman, Jordan 2008).

3- Altaamna,Mohammed, Alallosh,Tareq, E-government and its applications in the Arab world (Arab Administrative Development Organization, Cairo, Egypt, 2004).

Second : Theses and Dissertation

1- Abdalkareem ,Ashour, The role of electronic management in rationalizing the public service in USA and Algeria(Master's Thesis, Mintory University, Algeria, 2009).

2- Alamri ,saed, Administrative and security requirements for the application of electronic management (Master's Thesis, Naif Arab University For Security Scievces, Riyadh, KSA, 2003).

Third : Research and Periodicals

1- Alhusaini,Aesha,Alkhayal,shadha,The impact of Applying electronic management system on job

performance(Journal management system, Al-Azhar university Volume (10) 22-145,year 2013).

2- Shahada,Mousa, Electronic management and the possibility of applying it in filing the case before the administrative judiciary (journal of law for legal and economic research, Alexandria university, Volume1, year 2010).

3- madloul, ghosoun, The role of electronic management in improving administrative work (journal of Humanities and Natural Sciences, Volume 3, Issue 2, year 2018).

4- Hussein, Mariam, E-Government, (Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, the issue of the college conference, year 2013).